

**شرطة عمان السلطانية**

**قرار**

**رقم ٩٧/٣**

إسناداً إلى قانون الشرطة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٣٥ .  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

**قرار**

**مادة (١) : تغيير مسمى الإدارة العامة للهجرة والجوازات إلى «الإدارة العامة للجوازات والإقامة».**

**مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .**  
**الفريق هلال بن خالد المعولي**

**صدر في : ٢٤ من شعبان ١٤١٧ هـ  
المفتش العام للشرطة والجمارك  
الموافق : ٤ من يناير ١٩٩٧ م**

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٢)  
الصادرة في ١٩٩٧/٢/١

**قرار رقم ٩٧/٣٠**

**بتعديل بعض أحكام اللائحة**

**التنفيذية لقانون إقامة الأجانب**

إسناداً إلى قانون إقامة الأجانب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٥/٦ .  
وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالقرار رقم ٩٦/٦٢ .  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

**قرار**

**مادة (١) : تجرى التعديلات المرافقة على اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب ، المشار إليها .**

**مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .**

**الفريق هلال بن خالد المعولي**  
المفتش العام للشرطة والجمارك

**صدر في : ١٥ ذو الحجة ١٤١٧ هـ  
الموافق : ٢٢ أبريل ١٩٩٧ م**

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٩)  
الصادرة في ١٩٩٧/٥/١٧

## **تعديلات في اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب**

**أولاً : يستبدل بالبندين رقم (٣/ب) ورقم (٧) من المادة (١٠) من اللائحة المشار إليها البندان**

**الآتيان :**

**٣/ب - زيارة لمهمة تجارية :**

تمنع لرجل الأعمال الأجنبي بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته وذلك لعقد مباحثات تجارية أو لمهمة من شأنها تعظيم العلاقات التجارية بين المؤسسات التجارية أو بين مورد ومصدر وتتحول التأشيرة لحامليها الأقامة في البلاد لمدة شهرين قابلة للتجديد لمدة لا تزيد على شهر واحد .

**٧ - تأشيرة التعاقد للعمل :**

تمنع بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته للأجنبي الذي يرغب في التعاقد معه للعمل بالبلاد ، ويبدأ استخدامها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإصدار ، وتتحول التأشيرة لحامليها الدخول للبلاد لمرة واحدة والإقامة فيها لمدة شهرين قابلة التجديد لمدة لا تزيد على شهر واحد .

ويجوز تحويل هذه التأشيرة إلى تأشيرة عمل إذا توافرت شروطها .

**ثانياً : يضاف إلى المادة (١٠) المشار إليها بندان جديدان برقم (١٢) ورقم (١٤) على النحو الآتي:**

**١٢ - تأشيرة الفرق الفنية :**

تمنع بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته للأجنبي القادم لتقديم عروض فنية، بشرط أن يكون الكفيل حاصلاً على موافقة بذلك من الجهات المختصة ، ويبدأ استخدامها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإصدار .

وتتحول التأشيرة لحامليها الدخول للبلاد لمرة واحدة والإقامة فيها لمدة ثلاثة أشهر قابلة التجديد لمدة مماثلة.

**١٤ - التأشيرة الدراسية :**

تمنع بناء على طلب كفيل محلي وتحت مسؤوليته للأجنبي القادم للدراسة ، بشرط أن يكون الكفيل حاصلاً على ترخيص بإنشاء المؤسسة التعليمية أو التدريبية صادر من الجهة المختصة .

وفي جميع الأحوال يجب استخدام التأشيرة خلال ستة أشهر من تاريخ إصدارها .

**ثالثاً** : يضاف إلى المادة (١٩) من اللائحة المشار إليها بند جديد برقم (٥) بالنص الآتي :

٥ - إقامة دراسية :

تحنن للأجنبي الذي دخل البلاد للدراسة وبعد موافقة الجهة المختصة على دراسته  
بالسلطنة .

**قرار**

٩٧/٦١ رقم

**بشأن إصدار اللائحة المنظمة ل محلات نسخ المفاتيح**

باستناداً إلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وإلى قانون الشرطة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٣٥ وتعديلاته .

وبعد التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية .

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

**تقرير**

**مادة (١)** : يعمل في شأن تنظيم محلات نسخ المفاتيح بأحكام اللائحة المرفقة .

**مادة (٢)** : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

الفريق هلال بن خالد المعولي  
المفتش العام للشرطة والجمارك

صدر في ١٧ من جمادي الآخرة ١٤١٨ هـ

الموافق : ١٩ من أكتوبر ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦١١)  
الصادرة في ١٥/١١/١٩٩٧ م

### **لائحة محلات نسخ المفاتيح**

**مادة (١)** : في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون لكلمات والمصطلحات الآتية المعاني الموضحة قرین كل منها مالم يرد نص خاص على خلافها أو يقتضي سياق النص غيرها .

أ - **الادارة العامة** : الادارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية .

ب - **المدير العام** : مدير عام الادارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية .

ج - **التوكيل** : التوكيل المنوح بفتح محل نسخ المفاتيح .

د - **المحل** : المحل المرخص له بنسخ المفاتيح .